

Distr.: General
10 November 2014
Arabic
Original: Russian

الجمعية العامة



الدورة التاسعة والستون

البند ٤٠ من جدول الأعمال

ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي
الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا

رسالة مؤرخة ٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤ موجهة إلى الأمين العام
من الممثل الدائم للاتحاد الروسي لدى الأمم المتحدة

أتشرف بأن أحيل إليكم طي هذه الرسالة نداءً موجهًا من مجلس دوما الدولة بالجمعية الاتحادية للاتحاد الروسي إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة، وبرلمانات الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، والمنظمات البرلمانية الدولية بشأن ضرورة إنهاء الحصار التجاري والاقتصادي والمالي المفروض على جمهورية كوبا (انظر المرفق).

وأرجو ممتنا تميم هذه الرسالة ومرفقها كوثيقة من وثائق الدورة التاسعة والستين للجمعية العامة في إطار البند ٤٠ من جدول الأعمال.

(توقيع) ف. تشوركين



الرجاء إعادة استعمال الورق

141114 141114 14-64417 (A)



مرفق الرسالة المؤرخة ٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤ الموجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم للاتحاد الروسي لدى الأمم المتحدة

مجلس دوما الدولة بالجمعية الاتحادية للاتحاد الروسي

نداء موجه من مجلس دوما الدولة إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة، وبرلمانات الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، والمنظمات البرلمانية الدولية بشأن ضرورة إنهاء الحصار التجاري والاقتصادي والمالي المفروض على جمهورية كوبا

بمناسبة نظر الجمعية العامة للأمم المتحدة المرتقب في مشروع القرار المتعلق بضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على جمهورية كوبا في ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤، يؤكد مجلس دوما الدولة بالجمعية الاتحادية للاتحاد الروسي من جديد موقفه الوارد في البيانات المؤرخة ١٤ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤ فيما يتعلق بإنهاء الحصار الاقتصادي المفروض على جمهورية كوبا، و ١٧ أيار/مايو ١٩٩٥ فيما يتعلق بالنظر في كونغرس الولايات المتحدة في مشروع قانون يشدد الحصار الاقتصادي المفروض على جمهورية كوبا، و ٦ آذار/مارس ١٩٩٦ فيما يتعلق بتدهور العلاقات الكوبية - الأمريكية، و ٢٢ آذار/مارس ١٩٩٦ فيما يتعلق باعتماد قانون هيلمز - بيرتون، و ١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩ فيما يتعلق باستمرار الحصار الاقتصادي المفروض على جمهورية كوبا، وفي النداءات الموجهة في ٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦ إلى برلمانات الدول الأعضاء في الأمم المتحدة فيما يتعلق باستمرار الحصار الاقتصادي المفروض على جمهورية كوبا، و ١٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧ إلى برلمانات الدول الأعضاء في الأمم المتحدة والمنظمات البرلمانية الدولية فيما يتعلق بضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي المفروض على جمهورية كوبا، و ١٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨ إلى برلمانات الدول الأعضاء في الأمم المتحدة والمنظمات البرلمانية الدولية فيما يتعلق بضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي المفروض على جمهورية كوبا وتقديم المساعدة إلى جمهورية كوبا في مجال التعامل مع الآثار المدمرة لكارثة طبيعية، و ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩ إلى برلمانات الدول الأعضاء في الأمم المتحدة والمنظمات البرلمانية الدولية فيما يتعلق بضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي المفروض على جمهورية كوبا، و ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠ إلى برلمانات الدول الأعضاء في الأمم المتحدة والمنظمات البرلمانية الدولية بشأن ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على جمهورية كوبا، و ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢ إلى برلمانات الدول الأعضاء في الأمم المتحدة فيما يتعلق بضرورة إنهاء

الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على جمهورية كوبا، و ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣ إلى برلمانات الدول الأعضاء في الأمم المتحدة والمنظمات البرلمانية الدولية فيما يتعلق بضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على جمهورية كوبا.

إن الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على جمهورية كوبا ما برح منذ أكثر من ٥٠ عاما يعوق التنمية في دولة كوبا ذات السيادة التي لها الحق غير القابل للتصرف في اختيار نظامها السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي. كما أن التدابير الانفرادية التي تتخذها الولايات المتحدة الأمريكية، متجاوزة في اتخاذها الأمم المتحدة، تشكل تعديا على الحقوق والمصالح المشروعة للمواطنين الكوبيين المقيمين في دول أخرى وعلى الحقوق والمصالح المشروعة لدول أخرى غير البلدين.

ويلاحظ مجلس دوما الدولة مع الأسف أنه جرى في أيلول/سبتمبر ٢٠١٤ تمديد قانون التجارة مع العدو مرة أخرى، وفقا - فيما يفترض - للمصالح الوطنية للولايات المتحدة الأمريكية. وتتناقض هذه السياسة مع واجب الاحترام غير المشروط لمبادئ وقواعد القانون الدولي المقبولة عموما، ولا سيما مبادئ المساواة في السيادة بين الدول وعدم التدخل في الشؤون الداخلية، واحترام مبدأ حرية التجارة والملاحة الدوليتين.

ويلاحظ مجلس دوما الدولة مع التقدير إخلاء سبيل فرناندو غونساليس في شباط/فبراير ويدعو إلى سرعة الإفراج عن الأعضاء الثلاثة الآخرين في مجموعة "الكوبيون الخمسة" الذين ما زالوا رهن الاحتجاز في الولايات المتحدة الأمريكية.

إن نواب مجلس دوما الدولة يؤيدون بقوة تطلع شعوب العالم إلى إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على جمهورية كوبا، وهو تطلع أكدته في ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣ الاعتماد المجمع عليه تقريرا لقرار الجمعية العامة بشأن ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا.

ويعارض مجلس دوما الدولة بشدة إدراج كوبا في قائمة الدول الراحية للإرهاب التي وضعتها الولايات المتحدة الأمريكية بشكل أحادي دون مراعاة لآراء الغالبية العظمى من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة.

ورغم ما تعانيه كوبا في ظل الحصار، فإنها تقوم بدورها في المجتمع العالمي مثلها مثل أي بلد آخر. وينوه مجلس دوما الدولة بدور جمهورية كوبا في رئاسة الدورة السابعة والستين

الجمعية الصحة العالمية التي عقدت في جنيف في أيار/مايو ٢٠١٤ ويدعو المجتمع الدولي إلى الإسهام في تحقيق المزيد من التنمية لجمهورية كوبا.

ويحث مجلس دوما الدولة مرة أخرى كونغرس الولايات المتحدة الأمريكية على أن يستمع إلى المجتمع الدولي وكذلك إلى الصوت المتنامي لمواطني الولايات المتحدة الداعمين لمعاودة النظر في سياسة الولايات المتحدة الأمريكية تجاه كوبا، وأن ينظر في إلغاء قانون هيلمز - بيرتون والتشريعات الأخرى التي تحول دون تطوير التعاون التجاري والاقتصادي مع كوبا، وفقا لمبادئ وقواعد القانون الدولي المعترف بها عموما، وأن يقيم بالتالي علاقات حسن جوار متحضرة جديدة تقوم على المنفعة المتبادلة بين كوبا والولايات المتحدة.

ويناشد مجلس دوما الدولة الجمعية العامة للأمم المتحدة، وبرلمانات الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، والمنظمات البرلمانية الدولية أن تحث الولايات المتحدة على إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على جمهورية كوبا.

(توقيع) س. إ. ناريشكين

رئيس مجلس دوما الدولة

بالجمعية الاتحادية للاتحاد الروسي

موسكو

٢١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤